



United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI)
بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

كلمة نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية لدى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

السيد يرزي سكوراتوفيتش

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

مجلس النواب، بغداد 13 كانون الأول/ديسمبر 2011

معالي رئيس مجلس النواب السيد أسامة النجيفي، معالي رئيس لجنة حقوق الإنسان الدكتور سليم الجبوري، أعضاء مجلس النواب الموقرين، الضيوف الكرام، سيداتي وسادتي

يشرفني أن أكون معكم هنا اليوم للاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان. فالיום يصادف الذكرى 63 لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ذلك "الإعلان الملهم" الذي انبثق من صميم الوعي بأن جميع البشر متساوون وأنه لا يمكن ضمان الازدهار والعدالة والسلام العالمي إلا من خلال تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية لكل فرد.

حقوق الإنسان لا تُعطى ولا توهب من قبل الحكومات، إنها حقوق متأصلة في كل واحد فينا كبشر – نساءً ورجالاً وبناتاً وأولاداً – بغض النظر عن القومية والنوع الاجتماعي والعرق واللون والديانة والإعاقة أو أي صفة أخرى. حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف و مترابطة وغير قابلة للتجزئة. إن التمتع بحق واحد يسهل تحقيق كل الحقوق الأخرى. لا يمكن تقسيم الحقوق السياسية، كالمساواة أمام القانون والحق في الإجراءات القانونية الصحيحة أو حرية التعبير والتجمع، عن الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية كالحق بالتعليم والرعاية الصحية والمأوى أو تكافؤ الفرص الاقتصادية. إن احترام كافة حقوق الإنسان هو حجر الأساس لبناء الديمقراطية وسيادة القانون والسلام والازدهار.

غير أن حقوق الإنسان يترتب عليها التزامات. إنها التزامات الحكومات بضمان احترام وحماية حقوق كافة المواطنين دون أي تمييز. وفي المقابل، ينبغي على كل واحد فينا التأكد من أننا نمارس حقوقنا بشكل سلمي ووفقاً للقانون وبطريقة لا تمنع ممارسة الآخرين لحقوقهم.

لقد عانى الشعب العراقي كثيراً بسبب إنكار حقوقه من قبل الأنظمة السابقة، وبسبب الحرب والصراع. وتعرض العراقيون لفقدان الفرص الاقتصادية وانعدام الحصول على الخدمات الأساسية والخسائر في الأرواح والإصابات.

إن العراق بدأ مسيرته على طريق الديمقراطية والسلم والازدهار بالاستناد إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، إن هذا الطريق طويل وصعب لكن الفوائد التي سيجنيها تستحق العناء. ولقد شهدنا تحسنات كبيرة خلال السنوات الأخيرة؛ غير أن هناك تحديات لا تزال بحاجة إلى معالجة ومن ضمنها تفشي الفقر والركود الاقتصادي والتدهور البيئي ونقص الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان تؤثر على قطاعات كبيرة من السكان وتثير السخط الشعبي. وما زال العنف المسلح يلحق ضرراً بالغاً بالمدينين والبنية التحتية المدنية، ويعرض الشعب العراقي للوفيات والإصابات والتعسفية ويحد من حصولهم وممارستهم لحقوقهم الأساسية. إن احترام القضاء وإنفاذ القانون بحاجة إلى تحسين، وتواجه الممارسة الكاملة لحقوق حرية التجمع والتعبير والرأي تحديات. وما زالت هنالك تحديات أمام حصول النساء وأعضاء مكونات الأقليات والقوميات المختلفة والأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل كامل ومتساوٍ.

تعمل الأمم المتحدة بنشاط مع شعب العراق وحكومته لإيجاد حلول للكثير من هذه المشاكل. على سبيل المثال، تعمل الأمم المتحدة بالمشاركة مع وزارة حقوق الإنسان على تعزيز الوعي بحقوق الإنسان واحترامها وحمايتها في أوساط مسؤولي الحكومة وأعضاء المجتمع المدني. وقمنا بمساعدة الحكومة خلال فترة عملية الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في شباط/فبراير 2010، وهي عملية لا زالت مستمرة لغاية اليوم فالحكومة تقوم بوضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الوطنية المرتقبة حول حقوق الإنسان.

وتعمل الأمم المتحدة مع المجتمع المدني العراقي من أجل زيادة وعيه بحقوق الإنسان وتعزيز قدرته على الانخراط مع الحكومة من خلال أساليب بناء ذات معنى وذلك للتصدي للتحديات التي تواجهها البلاد فيما يتعلق بالتمتع التام بحقوق الإنسان.

كما تقوم الأمم المتحدة وبالشراكة مع حكومة العراق أيضاً بتنفيذ طيف من البرامج والأنشطة التي تهدف إلى تحسين تساوي العراقيين في الحصول على الخدمات الأساسية بما فيها التعليم والمياه والمأوى والغذاء والفرص الاقتصادية.

والأهم من ذلك، فإن الأمم المتحدة تقدم النصيحة الفنية واللوجستية لمجلس النواب ولجنة حقوق الإنسان بشكل خاص حول سبل تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان. ويعد البرلمان مؤسسة فريدة من نوعها - فهو هيئة انتخابها من قبل شعب العراق لتمثيلهم وهو الهيئة التي خلالها من خلالها الحكومة إلى المساءلة الشعب. ويقوم

مجلس النواب بدور حامي سيادة القانون والوصي الأساسي لحقوق الإنسان لكل الشعب العراقي. ولهذا السبب، فإن وجود شراكة حقيقية بين البرلمان والشعب هو أمر أساسي لترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون ولضمان احترام وحماية حقوق الإنسان لكل الشعب العراقي دون أي تمييز.

وتعمل الأمم المتحدة بنشاط مع البرلمان، وخصوصاً لجنة حقوق الإنسان، للمساعدة في بناء مثل هذه الشراكة. وبالأخص، فإننا نساعد بنشاط لجنة الخبراء في تنفيذ مهمتها لترشيح أسماء مفوضي المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان والتي فور إنشائها ستكون بمثابة حجر الأساس لآلية بقيادة عراقية من أجل تحسين واحترام حقوق الإنسان وستعمل على بناء جسر بين الشعب والبرلمان وحقوق الإنسان. وتتطلع الأمم المتحدة إلى إتمام عملية الترشيح بنجاح والتأسيس الرسمي للمفوضية المستقلة لحقوق الإنسان وفقاً للمعايير العالمية.

وفي الختام، أود أن أشيد بمجلس النواب، وبالأخص لجنة حقوق الإنسان، لعملها في تحسين وحماية حقوق الإنسان للشعب العراقي. ولا يمكن التقليل من شأن دور مجلس النواب في التطوير المستقبلي للعراق ومسيرتها نحو الديمقراطية والسلام والازدهار القائم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وبهذا الشأن، أود أن أؤكد على دعم الأمم المتحدة المستمر، بموجب ولاياتنا، لمساعدكم المهمة.

كما أود أن أشيد بالمواطنين العراقيين الذين أصبحوا أعظم أبطال حقوق الإنسان. هم الرجال والنساء الذي يعملون من أجل تحسين حياة إخوانهم المواطنين من خلال تسهيل حصولهم على الخدمات والتعليم والرعاية الصحية والعمل؛ أو الذين يعملون من أجل حماية ودعم ضحايا العنف؛ أو الذين يعملون في مجال إنفاذ القانون والعدالة لضمان إخضاع أولئك الذين يرتكبون أعمال العنف للمساءلة وفقاً للقانون؛ أو الذين يعملون من أجل ضمان مشاركة كاملة ومتساوية لكافة الأشخاص في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي وخلفياتهم العرقية والدينية وإعاقتهم أو غيرها من الاختلافات. إنه عملهم، الذي قليلاً ما يحظى بالاعتراف، والذي يسهم بشكل كبير في جعل الوعد الذي أتى به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حقيقة.

وفي يوم حقوق الإنسان هذا، أتمنى لكم أنتم شعب العراق مستقبلاً يعمه السلم والازدهار مبني على الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، فهذا هو المستقبل الذي تستحقونه فعلاً.
